

اليمن – الطوارئ الكبرى

5 أبريل (نيسان) 2024

نظرة على الموقف

71,658

لاجئاً وطالب لجوء في اليمن

المفوضية السامية للأمم المتحدة
لشؤون اللاجئين (UNHCR) –
أكتوبر (تشرين الأول) 2023

17.6

مليون

فرد من المحتمل أن يعانون
من انعدام الأمن الغذائي
الحاد في عام 2024

الأمم المتحدة – يناير (كانون الثاني)
2024

4.5

ملايين

فرد
مُهَجَّر داخلياً
في اليمن

الأمم المتحدة – يناير (كانون الثاني)
2024

18.2

مليون

فرد
في حاجة إلى
المساعدات الإنسانية

الأمم المتحدة – يناير (كانون الثاني)
2024

35.2

مليون

عدد سكان
اليمن

الأمم المتحدة – يناير (كانون الثاني)
2024



- عجزت نحو 90% من عائلات المُهَجَّرين داخلياً في مختلف أنحاء اليمن، في المدة من يناير (كانون الثاني) حتى مارس (آذار)، عن تلبية حاجاتهم اليومية من الغذاء؛ وهو ما اضطر كثيراً منهم إلى اتباع الطرق غير المستحبة للتكيف مع الأوضاع على علاتها، بحسب استطلاع أجرته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR).
- عانت نسبة بلغت نحو 57% من العائلات جنوبي اليمن، في فبراير (شباط)، من قلة استهلاكهم من الغذاء نتيجة ضعف القدرة على الشراء والتضخم الحاصل في الأسعار من جراء تردي الأوضاع الاقتصادية، وفق ما أورده برنامج الأغذية العالمي (WFP) في تقاريره.
- أفادت منظمة الأغذية والزراعة (FAO) التابعة للأمم المتحدة، في تقرير أصدرته أواخر شهر فبراير (شباط)، بأن أعمال القتال في البحر الأحمر تُنذر بشح الغذاء والواردات من المساعدات الإنسانية، فضلاً عن تداعياتها المحتمل حدوثها بشأن الأمن الغذائي في الأشهر المقبلة.

أبرز التطورات

عجز نحو 90% من المهجرين داخلياً عن تلبية حاجاتهم اليومية من الغذاء مطلع عام 2024

عانى المهجرون داخلياً في مختلف أنحاء اليمن، في المدة من يناير (كانون الثاني) حتى مارس (آذار)، من اشتداد مستويات انعدام الأمن الغذائي؛ وهو ما اضطر كثيراً منهم إلى اتباع الطرق غير المستحبة للتكيف مع الأوضاع على علاتها، بقصد تلبية حاجاتهم اليومية من الغذاء، بحسب استطلاع أجرته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والذي شمل أكثر من 21,000 عائلة. وبلغت نسبة المهجرين داخلياً منهم نحو 85%، وقد هُجروا جميعهم تقريباً بسبب الصراع، فضلاً عن تهجير ما يزيد عن ثلثهم مرات عدة. وأوردت نسبة بلغت نحو 90% من العائلات، ممن شملهم الاستطلاع، أنهم عجزوا عن تلبية حاجاتهم اليومية من الغذاء؛ وهو ما حمل نحو 83% منهم على اتباع الطرق غير المستحبة للتكيف مع الأوضاع على علاتها، ومنها تناول الأغذية الأقل استحباباً أو نفقةً لديهم، وطلب الطعام من الأصدقاء والأقرباء، والحد من مقادير الوجبات، فضلاً عن الحد من عدد الوجبات التي يتناولونها كل يوم. وقد رأت تلك العائلات أن حاجاتهم الإنسانية الأساسية تتمثل في مواد الإغاثة الأساسية والمساعدات الغذائية وسبل كسب العيش. ومن اللافت للنظر، في هذا الشأن، أن أكثر من 50% من تلك العائلات المشمولة في الاستطلاع قد قالوا إنهم لا يعتزمون العودة إلى مواطنهم الأصلية؛ إذ يرى نحو 90% منهم في انعدام السلامة والأمن في الأمد البعيد عائلاً يحول بينهم وبين العودة إلى ديارهم.

وما زال شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يسارعون إلى تقديم يد العون لتلبية حاجات هؤلاء العائلات من المهجرين داخلياً في مختلف أنحاء اليمن. ومن ذلك أن مرفق الإغاثة السريعة في اليمن (Yemen Rapid Response Mechanism)، والذي يُقدّم المساعدات العاجلة إلى المهجرين في غضون الأيام الثلاثة الأولى من تهجيرهم، قد استطاع – وبدعم من مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وغيره من الجهات المانحة – إمداد نحو 2,100 فرد من المهجرين حديثاً بالمساعدات النقدية المتعددة الأغراض، فضلاً عن إمداده نحو 9,400 فرد من هؤلاء المهجرين حديثاً بالمساعدات الغذائية، وذلك في شهر مارس (آذار).

تفاقم انعدام الأمن الغذائي جنوبي اليمن من جراء تردي الأوضاع الاقتصادية

زادت، في الأشهر الأخيرة، أسعار الغذاء وضعفت قدرة العائلات على شراء المواد الغذائية الأساسية من جراء تردي الأوضاع الاقتصادية في المناطق التي تهيم عليها حكومة الجمهورية اليمنية جنوبي اليمن، بحسب ما أورده برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة. فقد ظل نحو 57% من العائلات جنوبي اليمن، حتى شهر فبراير (شباط) من العام الجاري، يعانون من قلة الاستهلاك الغذائي؛ وفي ذلك زيادة قدرها 10% عمّا كان عليهم عددهم في فبراير (شباط) من العام السابق، وما زالت زيادة أسعار المواد الغذائية عقبة كؤوداً تعترض سبل نحو 20% من هذه العائلات إلى تحصيل ما يكفيهم من الغذاء. وكان متوسط سعر الحد الأدنى لسلة الغذاء؛ وهو معيار اعتيادي يتألف من مجموعة من المواد الغذائية الأساسية، ومنها الفاصولياء والملح والسكر والزيت النباتية ودقيق القمح، والتي تكفي لإطعام عائلة من سبعة أفراد لمدة شهر واحد، قد بلغ نحو 70 دولاراً جنوبي اليمن في شهر فبراير (شباط)؛ ليبلغ بذلك أعلى قيمة مسجلة في هذا الشأن، في أعقاب تضاعفه ثلاث مرات في المدة من منتصف عام 2020 حتى مطلع عام 2022، وبقائه في حال الزيادة في غضون العامين 2022 و2023. وكان الريال اليمني قد فقد، في الوقت نفسه، أكثر من ربع قيمة صرفه في مقابل الدولار الأمريكي، جنوبي اليمن، في المدة من فبراير (شباط) من العام السابق والشهر نفسه من العام الجاري، من جراء انخفاض صادرات النفط الخام، فضلاً عن انخفاض احتياطي العملات الأجنبية وقلة التحويلات؛ وهو ما زاد من ضعف قدرة العائلات على الشراء.

وما زال للمساعدات الإنسانية أثرها البالغ في تخفيف وطأة انعدام الأمن الغذائي جنوبي اليمن، في خضم ضعف قدرة اليمنيين على تدبير نفقات المواد الغذائية الأساسية من جراء زيادة أسعار المواد الغذائية وتردي قيمة صرف الريال اليمني. ومن ذلك أن برنامج الأغذية العالمي قد واصل، في شهر يناير (كانون الثاني)، وبدعم من مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وغيره من الجهات المانحة، بذل المساعي للتخفيف من آثار انعدام الأمن الغذائي؛ إذ ورّع المساعدات الغذائية على ما نحو 3.6 ملايين فرد جنوبي اليمن. وفي شهر فبراير (شباط)، استطاع أحد شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من المنظمات غير الحكومية إمداد نحو 30,000 فرد ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ومنهم نحو 3,800 فرد من المهجرين حديثاً، بالمساعدات الغذائية العينية في محافظة الضالع.

من المرجح أن يتفاقم انعدام الأمن الغذائي في مختلف أنحاء اليمن من جراء أعمال القتال في منطقة البحر الأحمر، بحسب تقييم أجرته منظمة الأغذية والزراعة

أوردت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، في تقرير أصدرته أواخر شهر فبراير (شباط)، أنه من المحتمل أن تُشكّل شدة اعتماد

اليمن على الواردات في تلبية حاجاته من الغذاء خطرًا في الأشهر المقبلة على أوضاع الأمن الغذائي في مختلف أنحاء البلاد في خضم استمرار أعمال القتال في منطقة البحر الأحمر. وكان برنامج الأغذية العالمي قد أورد في تقاريره أن اليمن لم يشهد، حتى شهر مارس (آذار)، آثارًا بالغة لأعمال القتال هذه في إمداداته الغذائية؛ غير أن أكثر من 80% من النظام الغذائي لعامة الناس من اليمنيين تأتي من الأغذية المستوردة، بحسب ما أوردته ACAPS في تقاريرها. ويُضاف إلى ذلك ما أوردته الأمم المتحدة بشأن الاختلال الحاصل فعليًا في أوضاع الأمن الغذائي في اليمن؛ إذ إنه من المرجح أن يُعاني نحو 17.6 مليون فرد – أي ما يعادل 52% من إجمالي عدد السكان في البلاد – من مستويات شديدة من انعدام الأمن الغذائي في غضون عام 2024. وكان من نتائج الهجمات التي يشنها الحوثيون على السفن التجارية في البحر الأحمر، منذ يوم 16 نوفمبر (تشرين الثاني)، أن زادت نفقات الشحن وحدث تأخير بالغ في ورود السلع إلى اليمن، ومنها المواد اللازمة لمنظمات الإغاثة الإنسانية، والتي تُعَوّل بشدة على المسارات البحرية في استيراد الإمدادات التي تحفظ على الناس أرواحهم، ومنها الأغذية والأدوية وغيرها من المستلزمات الأساسية. وكانت نفقات التأمين على السفن المارة عن طريق البحر الأحمر قد زادت، من جراء هذا القتال، حتى بلغت، يوم 17 يناير (كانون الثاني)، متوسطًا قدره 1.3 مليون دولار لكل سفينة؛ أي بزيادة قدرها 3,200% عمّا كانت عليه في الأول من ديسمبر (كانون الأول). وقد حملت زيادة نفقات التأمين هذه عددًا من شركات الشحن على سلوك مسار بديل؛ وهو طريق الرجاء الصالح في جنوب إفريقيا، بدلاً من قناة السويس في مصر، لتزيد بذلك مدة سفر كل سفينة بمقدار 14 يومًا لتتمكن من الوصول إلى اليمن؛ وهو ما معناه تأخر وصول البضائع وزيادة نفقات الشحن تبعًا لذلك، فضلاً عمّا قد يترتب على ذلك من زيادة أسعار السلع الواردة إلى اليمن، والإقبال على موازنات جهات الإغاثة الإنسانية، في خضم الشح الحاصل في التمويل على الصعيد العالمي. وربما أدت هذه الآثار، في نهاية المطاف، وبحسب التقييم الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة، إلى حدوث شح في الغذاء في البلاد في الأشهر المقبلة إذا استنفد اليمن مخزونه التي كانت لديه قبل اشتداد أعمال القتال. وما زال مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية يرصدان هذه الاضطرابات الحاصلة في أعمال برامج الإغاثة الإنسانية من جراء اشتداد القتال في منطقة البحر الأحمر، وما زال يُقدِّمان الدعم إلى شركائهما بما يضمن استمرار توصيل المساعدات إلى الفئات المستضعفة في اليمن.

إصدار المنظمات غير الحكومية بيانًا مشتركًا شدّدت فيه على الحاجات الإنسانية المخيفة مع دخول الصراع في اليمن عامه العاشر

أصدرت نحو 70 منظمة غير حكومية، ومنها أكثر من 30 منظمة من منظمات المجتمع المدني في اليمن، يوم 26 مارس (آذار)، بيانًا مشتركًا، وشدّدت فيه على الأوضاع الاقتصادية والإنسانية المخيفة في البلاد، مع دخول الصراع بين القوات التابعة لحكومة الجمهورية اليمنية والقوات التابعة للحوثيين هناك عامه العاشر. وناشدت هذه المنظمات، في ذلك البيان، الجهات المعنية أن تتخذ الإجراءات العاجلة للتصدي لتفاقم هذه الأزمة والتكفل بمواصلة إتاحة المساعدات النقدية للفئات الأشد استضعافًا في مختلف أنحاء البلاد. وقد أوردت الأمم المتحدة أن عددًا يبلغ نحو 18.2 مليون فرد؛ أي أكثر من 55% من إجمالي عدد السكان في البلاد، يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية في عام 2024؛ وذلك بسبب آثار استفحال الأزمة الاقتصادية واشتداد حدة أعمال القتال التي تدور رحاه في البلاد. وما زال مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية يقدمان الدعم إلى شركائهما العاملين في اليمن بقصد تمكينهم من إمداد الفئات المعرضة للخطر في مختلف أنحاء البلاد بالمساعدات التي تحفظ عليهم أرواحهم من الأموال والغذاء والمساعدات الصحية و مواد التغذية ووسائل الحماية ومستلزمات الإيواء وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة.

جهود الإغاثة التي تبذلها الحكومة الأمريكية

الأمن الغذائي

للتصدي لانعدام الأمن الغذائي الحاد في اليمن، يقدم مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية دعمه إلى برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، فضلاً عن سبع منظمات غير حكومية، لتمكينهم من تنفيذ أعمال إتاحة المساعدات الغذائية. ويقدم شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المساعدات الغذائية العاجلة عن طريق إتاحة المساعدات الغذائية العينية، ومنها السلع الموردة من الولايات المتحدة، فضلاً عن المساعدات النقدية والقوائم اللازمة لتمكين الناس من شراء طعامهم من الأسواق القائمة في المناطق التي يعيشون فيها. ومن ذلك أن أحد شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، من المنظمات الدولية غير الحكومية، قد استطاع، في شهر يناير (كانون الثاني)، إمداد نحو 30,000 فرد ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي في محافظة الضالع بسلال الأغذية العاجلة لتمكينهم من تلبية حاجاتهم من الأغذية الأساسية.



30,000

فرد تلقوا المساعدات بسلال الغذاء من أحد شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، من المنظمات الدولية غير الحكومية، في محافظة الضالع، في شهر يناير (كانون الثاني)

الصحة

تدعم الحكومة الأمريكية المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO) التابعة للأمم المتحدة، فضلاً عن 11 منظمة غير حكومية، بهدف دعم إجراء التدخلات الصحية التي تحفظ على الناس أرواحهم في اليمن. ويُقدّم شركاء الحكومة الأمريكية خدمات الرعاية الصحية الأولية، بالتعاون مع برامج التغذية وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة، وذلك عن طريق المنشآت الصحية الثابتة والقوافل الطبية المتنقلة التي تخدم المناطق النائية في مختلف أنحاء البلاد. ويدعم شركاء الحكومة الأمريكية، أيضاً، المتطوعين في مجال الصحة على الصعيد المحلي لتمكينهم من تقديم خدمات الرعاية الصحية اللازمة على الصعيد المجتمعي بما يُعزّز النتائج الصحية المنشودة. ويُمدُّ شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كذلك، المنشآت الصحية بالمستلزمات الطبية والأدوية بقصد زيادة تمكين الناس من تحصيل الخدمات الطبية الدقيقة. ومن ذلك أن أحد شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، من المنظمات الدولية غير الحكومية، قد قدّم، في شهر يناير (كانون الثاني)، الاستشارات في العيادات الخارجية، والتي انتفع بها نحو 3,500 مريض؛ وذلك بفضل الدعم الذي تقدمه هذه المنظمة الشريكة إلى ثلاث منشآت صحية في محافظة تعز.



15

شريكاً للحكومة الأمريكية يقدمون الدعم لوسائل التدخل الصحي

المساعدات النقدية المتعددة الأغراض

تقدم المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وثلاث منظمات غير حكومية، وبفضل الدعم الذي يتلقونه من الحكومة الأمريكية، المساعدات النقدية المتعددة الأغراض للعائلات المتضررة من الصراع الدائر في اليمن بما يضمن تلبية حاجاتهم الأساسية والحد من لجوئهم إلى الطرق غير المستحبة للتكيف مع الأوضاع على علاتها، ودعم الأسواق المحلية في الوقت نفسه. وبإتاحة هذه المساعدات النقدية المتعددة الأغراض، يقدم شركاء الحكومة الأمريكية دعمهم إلى العائلات لتمكينهم من شراء غاز الطهو والطعام ومواد النظافة الشخصية وغيرها من السلع الأساسية. ومن ذلك أن شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يوزعون المساعدات المالية المتعددة الأغراض على العائلات المستضعفة، ومنهم العائلات المتضررة من الصراع في البلاد والمُهَجَّرُونَ داخلياً حديثاً وغيرهم من العائلات المعرضة للأخطار، وذلك بقصد مساعدتهم على الوفاء بحاجاتهم الأساسية، فضلاً عن توطيد الأواصر مع البرامج البعيدة الأمد.



5

شركاء للحكومة الأمريكية يقدمون الدعم لبرامج المساعدات النقدية المتعددة الأغراض

التغذية

يُقدّم مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الدعم الذي يهدف التي المساعدة على الكشف عن حالات الإصابة بالهزال – وهو أشد أنواع سوء التغذية فتكاً – والوقاية من تفشيه وعلاجه في مختلف أنحاء اليمن. يقدم مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، عن طريق مساعدته المقدمة إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية وإحدى عشرة منظمة غير حكومية، دعمه إلى شركائه لتمكينهم من إجراء الأعمال اللازمة للوقاية من سوء التغذية والإغاثة منه حال وقوعه، ومن ذلك التصدي لمُسبِّبات حدوثه. ويساعد شركاء



14

شريكاً للحكومة الأمريكية يقدمون الدعم لبرامج التغذية

مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كذلك، على التقليل من معدلات الإصابة بالاعتلال وتقليل عدد حالات الوفاة التي قد تحدث من جراء سوء التغذية، لا سيما لدى الأطفال والحوامل والمُرضعات، وذلك عن طريق إجراء الفحوص اللازمة للكشف عن سوء التغذية على صعيد مختلف فئات المجتمع والمنشآت؛ وهي الفحوص التي يتولى إجراؤها المتطوعون في مجال الصحة المجتمعية والتغذية، والعاملون في مجال الصحة المجتمعية، والقابلات العاملات في المجتمع. ومن ذلك أن شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يُقدِّمون الدعم بمواد التغذية من خلال المنشآت الصحية الثابتة والفرق الصحية المتنقلة، وذلك بدمج التدخلات التي تُجرى بشأن التغذية والصحة وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة بقصد تقديم المساعدات الشاملة إلى المستضعفين من السكان. ومثال على ذلك أن شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يتولون إجراء حملات تعزيز النظافة الشخصية والتكفل بإمداد المنشآت المعنية بمعالجة المصابين بسوء التغذية في اليمن بما يكفيها من خدمات المياه والصرف الصحي. ويقدم مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كذلك، دعمه لتعزيز خط الإمداد بمواد التغذية اللازمة لعلاج الحالات المصابة بسوء التغذية الحاد من الدرجتين المتوسطة والبالغة.

الحماية

تعمل الحكومة الأمريكية على إغاثة الناس بتقديم وسائل التدخل لحمايتهم في مختلف أنحاء اليمن؛ وذلك بفضل الدعم الذي تقدمه إلى المنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وسبع منظمات غير حكومية أخرى. ويعمل شركاء الحكومة الأمريكية في سبيل تلبية الحاجات إلى وسائل حماية الأطفال وتقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، والتصدي للعنف المُوجَّه حسب النوع الاجتماعي والإغاثة منه، فضلاً عن التصدي لغير ذلك من الأخطار والانتهاكات ذات الصلة بمسائل هذه؛ وذلك عن طريق أعمال حشد الجهود المجتمعية هنالك وبذل جهود التخفيف من الأخطار التي تطول حماية الناس هنالك وتقديم خدمات إدارة الحالات المتخصصة. ومن ذلك أن المنظمة الدولية للهجرة؛ وهي أحد شركاء مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، قد قدمت دعمها، في المدة من يناير (كانون الثاني) حتى مارس (آذار)، إلى 2,300 لتمكينهم من العودة بأمان إلى بلدهم الأصل، عن طريق 15 رحلة مستأجرة وأكثر من 100 رحلة تجارية، والتي أفلتت من مدن عدن ومأرب وصنعاء.



10

شركاء الحكومة الأمريكية يقدمون الدعم لإجراء التدخلات بوسائل الحماية

خدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة

تُقدِّم الحكومة الأمريكية الدعم إلى المنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، و 16 منظمة غير حكومية، بقصد زيادة تمكين الناس في اليمن من تحصيل المياه الصالحة للشرب ووقايتهم من تفشي الأمراض المعدية وإغايتهم منها. ويُجري شركاء الحكومة الأمريكية أعمال التدخل العاجلة ذات الصلة بخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة، ومنها توزيع مستلزمات النظافة الشخصية، وتعزيز عادات المحافظة على النظافة الشخصية، وخدمات الإمداد بالمياه نقلاً بالشاحنات، وإصلاح منظومات الإمداد بالمياه، والتي لحقها الضرر جراء الصراع، وذلك بما يحقق النفع للمُهَجَّرين داخلياً وغيرهم من الفئات المستضعفة في مختلف أنحاء البلاد. ومن ذلك أن فرق العمل المعنية بخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة لدى المنظمة الدولية للهجرة واصلت، في شهر يناير (كانون الثاني)، إجراء الأعمال اللازمة لإغاثة المُهَجَّرين داخلياً في اليمن، الجدد منهم وأولئك الذين طال بهم أمد التهجير على حد سواء. كذلك، أوصلت إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية، وبدعم من مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أكثر من 370,000 لتر من المياه الصالحة للشرب إلى المُهَجَّرين داخلياً في محافظة أبين، فضلاً عن توصيلها نحو 45,000 لتر من المياه الصالحة للشرب إلى تسع منشآت صحية في الضالع، عن طريق خدمات نقل المياه بالشاحنات، وذلك في شهر فبراير (شباط).



370,000

لتر من المياه الصالحة للشرب أوصلها أحد شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، من المنظمات الدولية غير الحكومية، إلى المُهَجَّرين داخلياً في أبين

موجز السياق

- في المدة ما بين منتصف عام 2004 ومطلع عام 2005، دفع الصراع المحتدم بين قوات حكومة الجمهورية اليمنية وقوات الحوثيين المعارضة لها في شمال البلاد بالناس إلى النزوح بأعداد كبيرة مرةً من بعد أخرى، وتفاقم الاحتياجات الإنسانية هناك. كذلك، أسفر تقدم قوات الحوثيين جنوباً في عامي 2014 و2015 عن اتساع رقعة أرض الصراع المسلح؛ وهو ما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية هناك. وفي مارس (آذار) عام 2015، بدأ التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية شن غاراته الجوية على الحوثيين والقوات المتحالفة معهم بهدف وقف توسعهم جهة الجنوب؛ وهو ما كنت نتيجته إلحاق الأضرار بالبنية التحتية العامة وتدميرها، وانقطاع الخدمات الأساسية، وخفض الواردات التجارية إلى نسبة ضئيلة من المستويات المطلوبة لدعم سكان البلاد.
- ثم توسطت الأمم المتحدة في إبرام هدنة بين السلطات التابعة للحوثيين، من جهة، والتحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية، من جهة أخرى؛ وهي الهدنة التي امتدت من أبريل (نيسان) حتى أكتوبر (تشرين الأول) عام 2022، وكانت نتيجتها أن خفت حدة الصراع الدائر هناك إلى حد بعيد. غير أن الأوضاع في الواقع ما زالت تعترىها الهشاشة، وما زالت الحاجات الإنسانية ماسة بسبب الأزمة الاقتصادية، وزيادة مستويات البطالة، واختلال الأوضاع الذي طال أمده، وزيادة أسعار الغذاء والمحروقات. إذ تقتضي الحاجة إمداد نحو 18,2 مليون فرد بالمساعدات الإنسانية، حسب ما أورده تقرير النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية في اليمن (Humanitarian Needs Overview) لعام 2024. بل إن نحو 4.5 ملايين فرد ما زالوا مُهجَّرين داخل البلاد منذ عام 2015، في حين عاد 1.9 مليون فرد إلى مواطنهم الأصلية. وإن كانت تقلبات الأوضاع الراهنة قد حالت بين وكالات الإغاثة وجمع البيانات الديموغرافية الوافية الدقيقة للسكان المتضررين من الصراع.
- وبتاريخ 9 أكتوبر (تشرين الأول) عام 2023، أعاد السفير الأمريكي «ستيفن هـ. فاجن» (Steven H. Fagin) الإعلان عن حالة الحاجة إلى المساعدات الإنسانية في اليمن للعام المالي 2024 بسبب استمرار الحاجات الإنسانية جراء حالة الطوارئ الكبرى وما للأزمات الاقتصادية والسياسية في البلاد من آثار في المستضعفين من السكان.

المعلومات بشأن تبرعات الجمهور

- إن أكثر طريقة من الطرق الفعالة التي يستطيع بها الجمهور المساعدة في جهود الإغاثة هي التبرع نقدًا للمنظمات الإنسانية التي تُجري أعمال الإغاثة. ويمكنكم الاطلاع على قائمة بالمنظمات الإنسانية التي تقبل التبرعات النقدية للإغاثة من الكوارث في جميع أنحاء العالم على هذا الموقع الإلكتروني: [interaction.org](https://www.interaction.org).
- وتحث الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على التبرع نقدًا لأنه يسمح للعاملين المتخصصين في الإغاثة بشراء المستلزمات المطلوبة على وجه التحديد، ويكون ذلك في المناطق المتضررة غالبًا، ويخفف العبء عنهم فيما يتعلق بندرة الموارد (ومنهما طرق النقل، ووقت العاملين، ومساحات التخزين)، ويمكن نقله بسرعة للغاية دون تحمل نفقات في سبيل ذلك، ولما فيه من دعم لاقتصاد المناطق المنكوبة وضمان تقديم المساعدات المناسبة من الناحية الثقافية والغذائية والبيئية.
- وللاطلاع على المزيد من المعلومات، يُرجى زيارة:
 - مركز المعلومات بشأن الكوارث الدولية (CIDI) التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على هذا الرابط: [cidi.org](https://www.cidi.org).
 - ويمكنكم الاطلاع على المعلومات بشأن أعمال الإغاثة التي يُجريها مجتمع المنظمات الإنسانية على هذا الرابط: [reliefweb.int](https://www.reliefweb.int).

أما نشرات أعمال الإغاثة التي يضطلع بها مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فيمكنكم مطالعتها على الموقع الإلكتروني للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على هذا الرابط: [usaid.gov/humanitarian-assistance/where-we-work](https://www.usaid.gov/humanitarian-assistance/where-we-work)